تقييم أداء برامج تعميق الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر من خلال مربع كالدور السحري دراسة للفترة 2001-2016

Evaluating the results of deepening the economic reforms programs in Algeria through Kaldor magic square: Study for the period 2001-2016

زكرياء مسعودي
جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر
Pr.zakariamessaoudi@gmail.com

Received: 05 Apr 2017 Accepted: 07 June 2017 Published:30 June 2017

ملخص:

تهدف الدراسة إلى إبراز مضمون برامج تعميق الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر المنتهجه وفق سياسة الإنعاش الاقتصادي و التي تعتبر ذات توجه كنيزي يركز على الإنفاق الحكومي في زيادة الطلب الكلي لأجل زيادة نمو الناتج المحلي الذي بدوره ينعكس إيجابا على باقي أهداف السياسة الاقتصادية أو ما يسمى بأقطاب مربع كالدور السحري، ومنه فهذه الدراسة تبحث في مدى تحقيق الأداء الاقتصادي المستهدف من خلال هذه البرامج للاقتراب من مثولية شكل مربع كالدور السحري .

وبينت الدراسة أن فترة تنفيذ برنامج دعم النمو 2005-2009 تعتبر الأفضل للأداء الاقتصادي من خلال تحسن المؤشرات الاقتصادية واتساع شكل المربع واقترابه من مثولية شكل مربع كالدور السحري, وبداية من سنة 2010 عرف الأداء الاقتصادي تراجعا مقارنة بالفترة السابقة وذلك من خلال ملاحظة إنكماش في شكل مربع كالدور مما يدل على تراجع في المؤشرات الأربع والابتعاد عن مثلوية مربع كالدور السحري .

الكلمات المفتاحية: إصلاحات اقتصادية, مربع كالدور , برامج تعميق الإصلاحات الاقتصادية، أهداف السياسة الاقتصادية ، سياسة الإنعاش الاقتصادي

تصنيف JEL: E69، C89، F43.

ABSTRACT:

The study aims to highlight the content of economic reforms deepening programs in Algeria in accordance with the economic recovery policy. which is a kinetic approach that focuses on government spending in increasing the aggregate demand in order to increase GDP growth, reflecting positively on the rest of the economic policy goals or so-called Kaldor magic square poles, so this study is looking at the extent of achieving the targeted economic performance through these programs to get closer to Kaldor magical square idealism.

The study showed that the implementation period of the Growth Support Program 2005-2009 is considered the best economic performance through the improvement of economic indicators and the expansion of the square and approaching Kaldor magical square idealism. the beginning of 2010, known as the Retreating of economic performance compared to the previous period which is noticed after the shrinkage of the Kaldor square that means the retreating of the four indicators and regression from the Kaldor Magical Square idealism.

Key Words: Economic reforms, Kaldor square, Economic reforms deepening programs, Economic policy objectives, Economic recovery policy.

Jel codes: E69, C89, F43.

تمهيد:

شرعت الجزائر منذ التسعينات في تنفيذ برامج إصلاحات إقتصادية كانت لها أثار وإنعكاسات سلبية على الجانب الاجتماعي نتيجة للتصحيحات الهيكلية ، ونظرا للوفرة المالية المحققة بداية 2001 بسبب إرتفاع في أسعار البترول, فقد شرعت السلطات الوطنية في تبني برامج تعميق الإصلاحات الإقتصادية ممتدة على طول فترة 2001-2019 من أجل تدارك التأخر في التنمية وبعث حركه الإستثمار والنمو من جديد ,وقد اتضحت معالم هذه البرامج من خلال الشروع في تنفيذ سياسة إقتصادية جديدة (سياسة الإنعاش الإقتصادي) وتأتي هذه الدراسة لبحث محتوى هذه البرامج وأثارها على تحقيق الأهداف الكبرى للسياسة الإقتصادية ومثلويتها لشكل مربع كالدور السحري، لكي تبرز مدى التقدم في تحقيق تلك الأهداف وإعطاء صوره واقعية أمام متخذي القرار حتى تأتي القرارات المستقبلية متوافقة بصوره متكاملة مع أهداف السياسة الإقتصادية, ومنه تتمحور إشكالية الدراسة في التساؤل الآتي :

إلى أي مدى توافقت النتائج المحققة لبرامج تعميق الإصلاحات الإقتصادية بالجزائر مع مثلوية شكل مربع كالدور السحري؟

الأسئلة الفرعية:

1) -كيف يستخدم شكل مربع كالدور في تقييم الأداء الإقتصادي ؟

2) - ما هي العلاقة بين أثار برامج تعميق الإصلاحات المعتمدة وأهداف مربع كالدور السحري ؟

3) -ما مدى تحقيق نتائج برامج تعميق الإصلاحات الإقتصادية بالجزائر لمثولية شكل مربع كالدور السحري ؟

الفرضيات:

1 – يكون الأداء الإقتصادي جيدا كلما إتسعت مساحة المربع، أي يعني تحقيق معدل نمو إقتصادي مرتفع، مع معدل بطالة منخفض، ومعدل تضخم منخفض، ونسبة رصيد ميزان المدفوعات إلى الناتج مرتفعة.

2 – إنطلق تنفيذ برامج تعميق الإصلاحات الإقتصادية من محصلة النظرية الكينزية التي تؤكد على مبدأ أن الطلب يخلق العرض ، وبإعتبار أن الإنفاق العام أداة فعالة لتحفيز الطلب الكلي مما يولد إستجابة من جانب العرض بشكل أكبر، وهذا ما يؤدي إلى تنشيط الإقتصاد الوطني والوصول إلى التأثير الإيجابي على الأهداف الأخرى لمربع كالدور السحري .

3- تعتبر النتائج المحققة أقل من المتوقع في تحقيق مثولية أقطاب مربع كالدور وذلك لضعف مرونة الجهاز الإنتاجي مع التغيرات في الطلب الكلي نتيجة التوسع في الإنفاق العام.

وتعتمد الدراسة على المنهج الوصفي وذلك بعرض تطور برامج تعميق الإصلاحات الإقتصادية المنفذة في الجزائر منذ 2001، وكما إعتمدت على المنهج الوصفي من خلال دراسة النتائج المترتبة عن هذه البرامج وفقا لمؤشرات مربع كالدور كما ستعتمد الدراسة على البيانات الإحصائية الصادرة عن بنك الجزائر والديوان الوطني للإحصاء.

ومن الدراسات الحديثة نجد دراسة لزروخي صباح[1]تتمحور حول أثر النمو الإقتصادي على البطالة في الجزائر خلال الفترة 1986 – 2015 و حاولت الدراسة تحديد العلاقة بين البطالة والنمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام منهج التكامل المشترك. وتوصل البحث إلى أن العلاقة بين المتغيرين علاقة عكسية كما أن المحددات الرئيسية للبطالة في الجزائر تتأثر بمجموعة من المتغيرات الإقتصادية أبرزها نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وعدد السكان الإجمالي و معدل التضخم، و من الدراسات الأخرى التي تعرضت الى تحليل أثر البرامج التنموية على متغير من متغيرات مربع كالدور نجد دراسة لـ بشكير حيث تعرضت الدراسة الى تحديد مدى تأثير وفعالية برامج التنمية

الاقتصادية التي وضعتها الجزائر خلال الفترة المعنية على تطورات معدلات النمو الاقتصادي, وتوصلت الدراسة إلـــي أن النمو الاقتصادي في الجزائر يتأثر و تتغير معدلاته وفقا لتغيرات السياسة الإقتصادية المتبعة .

وابرزت الدراسة التي قام بها صلاح الدين كروش[3]. الآثار المترتبة لإنتقال الإقتصاد الوطني من نمط التســيير الإداري إلى نمط إقتصاد السوق، وقام بمحاولة تقييم الإصلاحات ضمن فترات مختلفة إلى غاية 2010 من خلال النظر فيما إذا تحققت الأهداف الكبرى للسياسة الإقتصادية أو ما يعرف بالمربع السحري لكالدور ، وقد خلصت الدراسة إلـــى أن السياسة الإقتصادية لم تستطيع تحقيق مثلوية شكل المربع ، ماعدا هدف واحد وهو إستقرار الأسعار أو التضخم، كما ركزت الدراسة التي قام بها أحمد لعمى ومحمد مسعى[4] على تحليل الأثر الحقيقي لسياسة الإنعــاش الاقتصـــادي فـــي تخفيض معدلات البطالة خلال الفترة 2001 -2014 وتوصلت الدراسة الى أن سياسية الإنعاش الاقتصـــادي أثـــرت على معدلات البطالة ولكن بنسب ضعيفة جدا عكس ما كان متوقعا ومخططا له، كما أن معظم المناصب المستحدثة من خلال هده البرامج هشة ومؤقتة، ذلك أن أثار مضاعف الإنفاق العمومي لسياسة الإنعاش بواسطة الطلـــب لا يمكـــن أن تتبدى في اقتصاد تميزه التبعية المتزايدة لقطاع المحروقات، وفي دراسة تقييمية لـــــ نبيل بـــوفليح[5] لسياســـة الإنعـــاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر خلال الفترة 2000-2010 حيث قام بإبراز مدى نجاح هذه السياسة في تحقيق أهدافها الرئيسة المتمثلة في رفع معدل النمو وزيادة معدلات التشغيل وخلصت الدراسة إلى أن تأثير هذه السياسة على معـــدلات النمو والبطالة تأثير ظرفي وغير مستدام فهو يتحدد بمستوى أداء قطاع المحروقات.

وفي دراسة اخرى قام بها محمد مسعي[6] لأجل تحليل النتائج المحققة في إطار برنـــامج الإنعـــاش الإقتصـــادي والبرنامج التكميلي خلال الفترة 2001 إلى 2009 وتوصلت الدراسة إلى أن سياسة الإنعاش في الجزائر تواجه مشكلة فعالية وذلك أن أثر سياسة الإنعاش الإقتصادي على النمو لم يكن قويا بدرجة المتوقعة، إذ تبين أن قطاع المحروقـــات لا زال يمثل أحد المكونات الرئيسية للناتج الخام المحلي وأن النمو خارج المحروقات هشا، بإعتباره منشطا إلى حد كبيـــر بواسطة الإستثمارات العمومية , وأن مساهمة القطاع الصناعي على العموم ضعيفة.

أولا : الإطار النظري لمربع كالدور السحري: تؤكد معظم الدراسات الإقتصادية على أن هدف أي سياسة إقتصادية هو تحقيق الرفاهية العامة، إلا أن هذه الأخيرة تختلف من دولة إلى أخرى لإختلاف الدول فيما بينها وإختلاف طبيعة الـــنظم الإقتصادية بها، وبالرغم من هذه الإختلافات في مضمون السياسات الإقتصادية بين الدول، إلا أن هذا لايمنع من وجود أهداف مشتركة بين السياسات الإقتصادية الكلية يكاد يتفق عليها معظم الإقتصاديين ويمكن تلخيصها في أربعة أهـــداف تعرف بالمربع السحري لكالدور[7].

1-1 مفهوم المربع السحري لكالدور وعناصره: تم تصميم المربع السحري من طرف الإقتصادي الإنجليزي نيكـــولاس كالدور سنة 1960، والذي يسمح بتحقيق الأهداف الأربعة للسياسة الإقتصادية لبلد ما في آن واحد، ويســـمى بـــالمربع السحري، لأن تحقيق هذه الأهداف مجتمعة يعتبر من نسج الخيال[8].

والمربع السحري هو عبارة عن رسم تخطيطي رباعي القياس يحتوي على الأهداف الأربعة للسياسة الإقتصادية وهي:

1. **تحقيق النمو الاقتصادي:** يعرف النمو الإقتصادي على أنه: "حدوث زيادة مستمرة في إجمـــالي النـــاتج المحلـــي أو إجمالي الناتج الوطني بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني الحقيقي"[9]، حيث يعلق بإرتفاع مستمر للإنتاج والمداخيل ، وعادة ما يتم إعتماد زيادة الناتج الداخلي الخام كأداة لقياس النمو لاقتصادي، وحسب كالـــدور فإنـــه يجب أن يبلغ معدل النمو الإقتصادي نسبة 6%، حيث يشترط أن يكون معدل النمو الاقتصادي أكبر من معـــدل النمـــو السكاني[10] .

1. **البحث عن التشغيل الكامل**: حسب "كالدور" يجب أن يبلغ معدل البطالة نسبة صفر في المئة، حيث أن التشغيل الكامل يعني زيادة حجم العمالة وتحقيق أقصى مستوى من التوظيف والعمل على تحقيق أدنى حجم من البطالة كما أن مفهوم التشغيل الكامل يشير إلى الإستخدام الكامل لكل عوامل الإنتاج والتي يعد عنصر العمل من أهمها.

2. **التحكم في التضخم**: الذي يعبر عنه بالإرتفاع المستمر والمتواصل في الأسعار، يرى "كالدور" من الأفضل أن يتم الحصول على نسبة معدومة من التضخم أي صفر في المئة، حيث أن عدم التحكم فيه يؤدي إلى تشويه المؤشرات الإقتصادية المعتمدة لإتخاذ القرارات الإقتصادية، وبالتالي فقدان الثقة من طرف الأعوان الاقتصاديين في السياسة الإقتصادية[11].

3. **البحث عن التوازن الخارجي:** والذي يتمثل في توازن ميزان المدفوعات إذ يعكس وضع ميزان المدفوعات موقع الإقتصاد القومي اتجاه باقي الإقتصادات، حيث يؤدي الإختلال في ميزان المدفوعات الذي يعبر في الغالب عن زيادة مديونية البلاد"حالة العجز"، مما يجعلها تعيش فوق إمكانياتها[12]، أما الفائض فيعني العيش في مستوى معيشي أقل من إمكانيات هذه الدولة، ولذلك تسعى كل الدول إلى تحقيق التوازن في ميزان مدفوعاتها، ويعبر عن التوازن الخارجي بنسبة رصيد ميزان المدفوعات إلى الناتج المحلي الإجمالي.

2-1: تمثيل مربع كالدور ومدى أمثلية أهدافه:إن تمثيل المربع السحري لكالدور يكون من خلال رسم معلم متعامد ومتجانس، ذي أربعة مؤشرات وهي: معدل التضخم، معدل البطالة، معدل النمو ورصيد ميزان المدفوعات.

وعليه تبعا لخصائص المربع يمكننا قياس أثر السياسات الإقتصادية، وهذا بربط مختلف المحاور المكونة له مع بعضها البعض، فإذا كان معدل النمو الإقتصادي مرتفعا، وكان هناك إستقرار في المستوى العام للأسعار، وإذا كانت هناك بطالة منخفضة، مع وجود رصيد ميزان المدفوعات موجبا، فإن واجهة المربع توحي بأمثليه سير الإقتصاد الوطني، وتبين مدى فعالية السياسة الإقتصادية المتبعة.والشكل رقم (1) يوضح المربع السحري لكالدور.

الشكل رقم (1):رسم توضيحي للمربع السحري لكالدور.

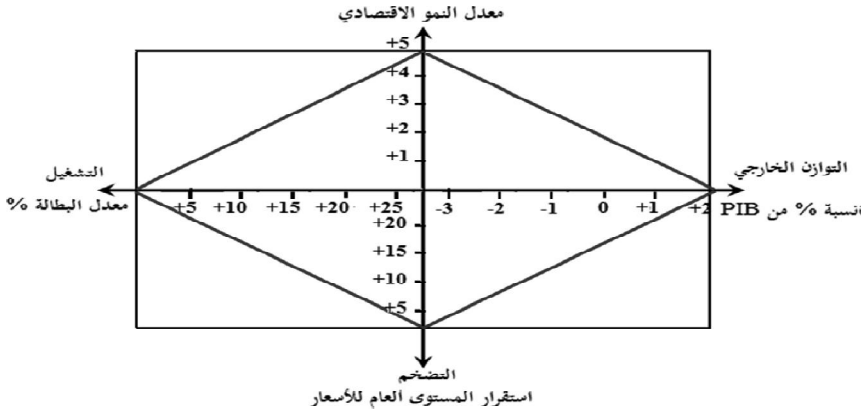

المصدر: محمد راتول، صلاح الدين كروش، تقييم فعاليات السياسة النقدية في تحقيق المربع السحري لكالدور في الجزائر خلال الفترة 2000 -2010، ص92

إن تحقيق نتائج المثولية لمجموع الأهداف الأربعة السابقة مجتمعة ليس بالأمر الهين، نتيجة للتعارض الموجود بينها[13]،فالبحث عن التشغيل الكامل يؤثر على معدل النمو الاقتصادي من خلال زيادة الإنتاجية، ويؤدي تحقيق التشغيل الكامل إلى إستخدام كامل الموارد الإقتصادية مما يؤدي إلى رفع معدلات النمو الإقتصادي ومستويات الأسعار، كما تؤدي التقلبات في مستويات الأسعار إلى تقلبات مناظرة في النشاط الإقتصادي[14].

كذلك هناك صعوبة بالنسبة لتحقيق التشغيل الكامل وتوازن ميزان المدفوعات، فزيادة حجم الصادرات تقتضي خفض مستوى الأسعار وتحسين الجودة وزيادة القدرة التنافسية بالمقارنة مع الدول الأخرى، وبزيادة الصادرات تحدث زيادة في كل من الدخل والعمالة، إلا أن ذلك سيؤدي إلى زيادة الميل للاستيراد وإحتمال إرتفاع مستويات الأسعار المحلية، وهكذا يمكن أن يؤدي التوظيف الكامل إلى رفع مستويات الأسعار وزيادة حجم الواردات ونقص حجم الصادرات وبالتالي التأثير سلبا على وضعية ميزان المدفوعات[15].

ثانيا: تطور البرامج التنموية بالجزائر (2001-2014) : تدخل هذه البرامج ضمن سياسة إقتصادية تعرف بسياسة الإنعاش الإقتصادي وتهدف هذه السياسة إلى إعادة إطلاق الآلة الإقتصادية مستخدما العجز الموازي في عصر الإستثمار(الأجور والإستهلاك، تسهيلات القروض.....إلخ)، وهذه السياسة مستوحاة من الفكر الكينزي[15].

1.2 برنامج الإنعاش الإقتصادي:جاءت ملامح هذا البرنامج في الجزائر من خلال برنامج رئيس الجمهورية الإنتخابي ثم ظهر كمحور ثالث في برنامج حكومي وكهدف إستراتيجي لتحسين مستوى معيشة المواطنين وتعميم التطور الإقتصادي والتوزيع العادل لثمار النمو. كما أنه يدفع بالأنشطة الإقتصادية عبر كل التراب الوطني وعلى وجه الخصوص في المناطق الأكثر حرمانا كما ترمي تلك الأنشطة إلى خلق مناصب شغل وتحسين القدرة الشرائية[16]وقد أقر هذا البرنامج في أفريل 2001 وهو عبارة عن مخصصات مالية موزعة على طول الفترة 2001-2004 بنسب متفاوتة، وتبلغ قيمته الإجمالية حوالي 525 مليار دج، أي ما يقارب 7 مليار دولار، وهو يعتبر برنامجا ضخما قياسا بإحتياطي الصرف الذي سجل قبل إقراره سنة 2000 والمقدر بـ 11.9 مليار دولار.

2-1-1: مضمون البرنامج: ويتمحور البرنامج بالأساس حول تدعيم الأنشطة الخاصة بالإنتاج الفلاحي والصيد البحري، البناء والأشغال العمومية، دعم الإصلاحات في مختلف المجالات، وكذا ما يخص التنمية المحلية والبشرية كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (1): مضمون برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001- 2004

القطاعات / السنوات	2001	2002	2003	2004	المجموع البالغ	المجموع (النسب)
أشغال كبرى وهياكل قاعدية	100.7	70.2	37.6	2.0	210.5	40.1
تنمية محلية وبشرية	71.8	72.8	53.1	6.5	204.2	38.8
دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري	10.6	20.3	22.5	12.0	65.4	12.4
دعم الإصلاحات	30.0	15.0	/	/	45.0	8.6
المجمـــوع	205.4	185.9	113.9	20.5	525.0	100

الشكل رقم(2):): التمثيل البياني لمعطيات

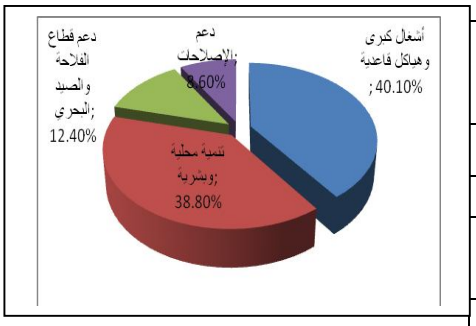

المصدر: المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي، تقرير الظرف الإقتصادي والإجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2001، الدورة العامة 20، ص139.

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على بيانات الجدول.

يلاحظ من خلال الجدول أن توزيع الغلاف المالي للبرنامج والمقدر بـ 525 مليار دج أن المخصصات الموزعة تركزت في السنتين الأوليتين من فترة تنفيذ البرنامج وهذا يعكس رغبة الدولة في تسريع وتسيير الإنفاق، خلال أقصر مدة ممكنة ومن ثم استغلال الإنفراج المالي الذي عرفته الجزائر لتحقيق أكبر منفعة للإقتصاد المحلي سواء من ناحية معدلات النمو الإقتصادي وإنشاء مناصب العمل.

كما يلاحظ توجه واضح لهذا البرنامج التركيز على المشاريع التي بإمكانها إمتصاص أكبر قدر ممكن من اليد العاملة العاطلة، حيث نجد إن أكثر من 90 % من الغلاف المالي وجهت لإنعاش مختلف القطاعات الإقتصادية المحركة للشغل، وكذا معدلات النمو الإقتصادي.

2-2 برنامج دعم النمو (2005-2009): يمكن إبراز مفهوم سياسة دعم النمو في أنها آلية مكملة لسياسة الإنعاش الإقتصادي والهدف منها هو وضع أكبر قدر ممكن من الإستثمارات المحلية والأجنبية لتسريع وتيرة النمو وبالتالي التقليص من ظاهرة البطالة وتضييق فجوة الفقر عن طريق إنشاء مناصب الشغل في مختلف القطاعات بمعنى الوصول إلى مستوى خلق القيمة المضاعفة من خلال الناتج والإنتاجية[17].وقد جاء هذا البرنامج في ظروف حسنة يعيشها الإقتصاد الجزائري وإستغل الإنفراج المالي وقد إهتم هذا البرنامج بالتشغيل والصحة والأشغال العمومية وهذا ما يوضحه الجدول الآتي:

الجدول رقم (2): مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو.

القطاعات	المبالغ المالية المخصصة (مليار دج)	النسبة (%)
تحسين ظروف معيشة السكان	1908.5	45.5
تطوير المنشآت الأساسية	1703.1	40.5
دعم التنمية الإقتصادية	337.2	08
تطوير الخدمات العمومية	203.9	04.8
تطوير تكنولوجيا الاتصال	50	01.1
المجموع	4202.7	100

الشكل رقم3: التمثيل البياني لمعطيات الجدول رقم (2).

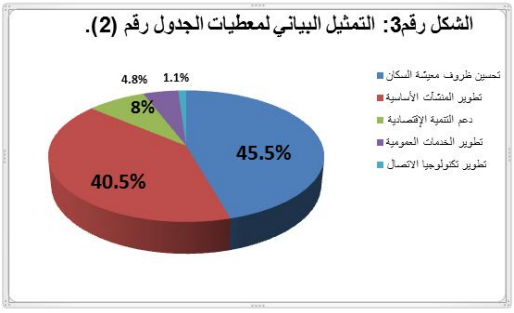

المصدر: البرنامج التكميلي لدعم النمو، بوابة الوزير الأول، ص 02 ، من على الموقع

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول

www.premier-ministre.gov.dz

يعتبر البرنامج التكميلي لدعم النمو برنامجا غير مسبوق في تاريخ الجزائر الإقتصادي من حيث قيمته، والتي بلغت في شكله الأصلي 4203 مليار دج أي ما يقارب 55 مليار دج، حيث أضيف له بعد إقراره برنامجين خاصين، أحدهما بمناطق الجنوب بقيمة 432 مليار دج وآخر بمناطق الهضاب العليا بقيمة 668 مليار دج، زيادة على الموارد المتبقية من مخطط دعم الإنعاش الإقتصادي والمقدرة بـ 1071 مليار دج والصناديق الإضافية المقدرة بـ 1191 مليار دج والتحويلات الخاصة بحسابات الخزينة بقيمة 140 مليار دج.

كما يتضح من الجدول إن محور تحسين ظروف معيشة السكان النسبة الأكبر وذلك للأهمية التي يكتسبها هذا المحور في تطوير الأداء الإقتصادي، كما نلاحظ أهمية دعم الإستثمار وعمليات الإنتاج من خلال محور تطوير المنشات الأساسية.

3-2: البرنامج الخماسي (2010-2014): هو إستراتيجية تكاملية مع البرامج السابقة، ويهدف إلى تحديث الإقتصاد وخلق توازن بخصوص التجهيزات العمومية والاستجابة للاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية للمواطن وهو يدخل في إطار ديناميكية التنمية الوطنية المباشر فيها بداية سنة 2000، وهو لا يتضمن تحديد المشاريع ومنح الموارد الضرورية لتنفيذ برنامج السيد رئيس الجمهورية بل يشكل أيضا القاعدة والمحرك لرؤية وسياسة تنموية محددتين من قبل رئيس الدولة[18].

2-3-1: مضمون البرنامج: يمكن توضيح مضمون البرنامج من خلال الجدول والشكل التالي:

الجدول رقم (3): مضمون البرنامج الخماسي للتنمية 2010-2014

القطاعات	المبالغ المالية مليار دج	النسب %
1-التنمية البشرية:	10122	49.5
2-المنشآت القاعدية الأساسية:	6448	31.5
3-تحسين وتطوير الخدمات العمومية:	1666	8.16
4-التنمية الإقتصادية:	1566	7.7
5-الحد من البطالة (توفير مناصب الشغل).	360	1.8
6-البحث العلمي والتكنولوجيات الجديدة للإتصال.	250	1.2
المجموع	21214	100

المصدر:بيان اجتماع مجلس الوزراء ، برنامج التنمية الخماسي 2010-2014

الشكل رقم(4):التمثيل بياني لمعطيات الجدول رقم (3).

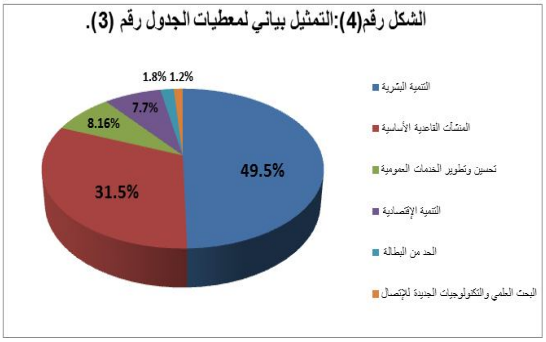

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول.

رصدت ضمن هذا البرنامج الخماسي (2010-2014) مبالغ مالية هامة بلغت 286 مليار دولار وهوما يمثل 21214 مليار دينار وهو يشمل:[19]

1. برنامجا جاريا إلى نهاية 2009، بمبلغ 9680 مليار دينار (يعادل 130 مليار دولار).
2. وبرنامجا جديدا بمبلغ 11534 مليار دينار (أي 155 مليار دولار).

وتستهلك مشروعات التنمية البشرية حوالي 50% من قيمة الإستثمارات العمومية المسخرة للفترة (2010-2014) أي ما يعادل 10122 مليار دينار جزائري[20].

3-3 برنامج توطيد النمو الاقتصادي "2015 – 2019" :يعتبر هدا البرنامج مكمل للبرامج السابقة وقد بدأ تنفيذه بداية من 2015، و تم فتح حساب رقم 143-302 والذي عنوانه صندوق تسيير عمليات الإستثمارات العمومية المسجلة بعنوان **برنامج توطيد النمو** 2015-2019 وتتمثل أهداف البرنامج فيمايلي[21] :

- الحفاظ على المكاسب الإجتماعية من خلال منح الأولوية لتحسين الظروف المعيشية للسكان في قطاعات السكن، التربية، التكوين، والصحة العمومية، وربط البيوت بشبكات الماء والكهرباء والغاز...الخ؛ وترشيد التحويلات الإجتماعية ودعم الطبقات المحرومة العاملة؛
- بلوغ نمو قوي للناتج المحلي الخام؛ بمستوى نمو سنوي قدره 7% مع حلول سنة 2019؛
- ايلاء الاهتمام أكثر بالتنويع الاقتصادي وتحقيق نمو الصادرات خارج قطاع المحروقات؛ والاهتمام بالتنمية الفلاحية والريفية، بسبب مساهمتها في الأمن الغذائي وتنويعه؛
- إستحداث مناصب الشغل؛ ومواصلة جهد مكافحة البطالة وتشجيع الإستثمار المنتج المحدث للثروة ومناصب العمل؛
- إيلاء عناية خاصة للتكوين ونوعية الموارد البشرية من خلال تشجيع وترقية تكوين الأطر واليد العاملة المؤهلة.

ولكن مع حلول سنة 2015 استمر انخفاض سعر البترول ولأجل تدارك الوضع الاقتصادي بادرت السلطات في الجزائر الى تبني عدة اجراءات الهدف منها هو ترشيد النفقات العامة ، ومنه فقد تم قفل حساب هذا البرنامج مع تاريخ 31 ديسمبر 2016. وفتح حساب باسم برنامج الاستثمارات العمومية والمتضمن مبلغ قدره 300مليار دج [22]، الذي يعطي صورة على إنخفاض تمويل برامج الاستثمارات العمومية خلال هذه الفترة المتبقية (2019/2017) وقد تم تجميد كل العمليات التي لم تنطلق كما صاحب ذلك العديد من الإجراءات التي تدخل ضمن سياسة ترشيد النفقات العامة من خلال الإلتزام بالعمليات الضرورية والتي تكتسي طابع الأولوية القصوى وهذا ما سيؤثر على الأهداف التي

كانت تطمح لها البرامج خاصة منها ما هو متعلق بالنمو والتشغيل. وهذا ما ستوضحه الدراسة في تقييم الأداء الإقتصادي لهذا البرنامج وفقا لمتغيرات مربع كالدور.

ثالثا تحليل أداء برامج تعميق الإصلاحات الإقتصادية من خلال مربع كالدور السحري: إستخدمت الدراسة في تقييم أداء برامج تعميق الإصلاحات الاقتصادية من خلال حساب متوسط كل مؤشر أو متغير من متغيرات مربع كالدور السحري خلال كل فترة من فترات برامج تعميق الإصلاحات الاقتصادية

1-3 تحليل أداء برنامج الإنعاش الإقتصادي من خلال مربع كالدور السحري:

الجدول رقم (4): متغيرات مربع كالدور بالجزائر لفترة 2001-2004.

السنوات	النمو الإقتصادي	معدل البطالة	معدل التضخم	رصيد الميزان المدفوعات
2001	4,6	27,3	4,2	12,9
2002	4,7	25,66	1,4	7,7
2003	6,9	23,72	4,3	13
2004	5,2	17,65	4	13
المجموع	21,4	94,33	13,9	46,6
المتوسط	5,35	23,58	3,48	11,65

المصدر: التقرير السنوي التطور الإقتصادي والنقدي للجزائر، بنك الجزائر، 2005

الشكل رقم (5): تطبيق مربع كالدور بالجزائر لفترة 2001-2004.

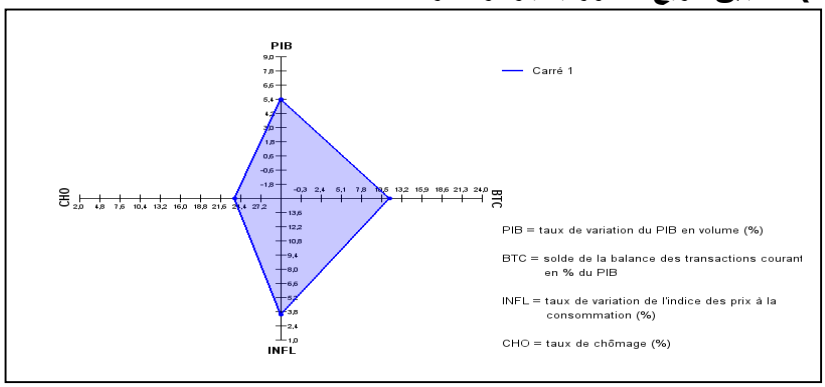

المصدر : من إعداد الباحث بالإعتماد على معطيات الجدول وتطبيقها في برنامج:
Générateur de carrés magiques de Nicholas Kaldor.

من خلال ملاحظة شكل مربع كالدور السحري يتضح أن هذه الفترة (2001-2004) عرفت تحسنا في رصيد ميزان المدفوعات من خلال إتساع المربع جهة اليمين حيث وصل إلى حدود 11.65% في المتوسط كنسبة رصيد ميزان المدفوعات إلى الناتج المحلي الإجمالي، حيث حقق الميزان التجاري فائضا بقيمة 41.72 مليار دولار وهذا راجع إلى إرتفاع قيمة الصادرات بسبب إرتفاع أسعار البترول التي وصلت إلى38.7 $ ، وكنتيجة لإتباع سياسة للإنعاش الإقتصادي التي باشرتها السلطات بداية من هذا البرنامج من خلال التوسع في الإستثمارات العمومية والذي يؤدي بدوره إلى زيادة عدد مناصب الشغل حيث عرف قطاع الأشغال العمومية معدل نمو من 2.8%سنة 2001 إلى 8.0% سنة 2004 الذي يعتبر أكبر قطاع مستوعب لليد العاملة في هذه الفترة كما تم إستحداث ما يقارب 619534 منصب شغل في مختلف القطاعات[23]. وانخفظت معدلات البطالة من 27.3% إلى 17.65%خلال نفس الفترة ، كما انعكس تحسن المؤشرات السابقة على معدلات النمو الإقتصادي التي إرتفعت من 4.6% إلى 5.2% خلال فترة البرنامج .

2-3 : تحليل أداء برنامج دعم النمو 2005-2009 من خلال مربع كالدور السحري:

الجدول رقم (5): متغيرات مربع كالدور بالجزائر لفترة 2005-2009.

السنوات	النمو الاقتصادي	معدل البطالة	معدل التضخم	رصيد الميزان المدفوعات
2005	5,1	15,3	1,4	20,5
2006	2	12,3	1,7	24,3
2007	3	13,8	3,7	22,5
2008	2,4	11,3	4,9	19,9
2009	1,6	10,2	5,7	0,3
المجموع	14,1	62,9	17,4	87,5
المتوسط	3,53	15,73	4,35	21,88

المصدر: التقرير السنوي التطور الإقتصادي والنقدي للجزائر، بنك الجزائر، 2009.

الشكل رقم (6): تطبيق مربع كالدور بالجزائر لفترة 2005-2009

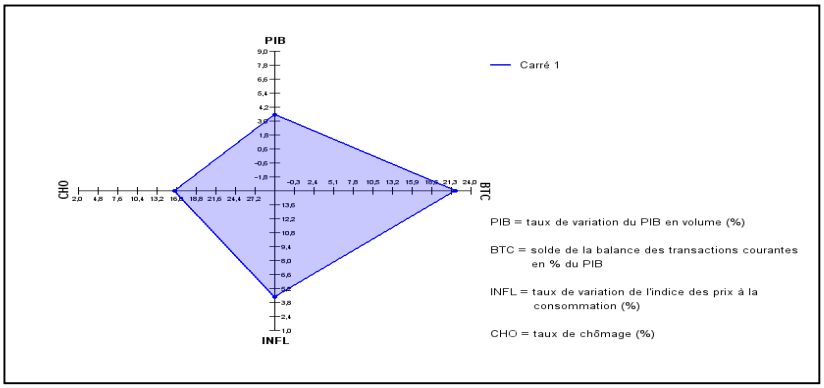

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على معطيات الجدول وتطبيقها في برنامج:
Générateur de carrés magiques de Nicholas Kaldor.

من خلال ملاحظة شكل مربع كالدور الذي زاد اتساعه مما يعني الإقتراب من مثولية مربع كالدور وهذا يعني تحسن الأداء الإقتصادي خلال فترة برنامج دعم النمو الإقتصادي (2005-2009).

حيث نلاحظ تحسن في مؤشر البطالة من خلال إتساع المربع جهة اليسار فإنخفض معدل البطالة من 15.3% سنة 2005 إلى 10.2% سنة 2009 وهذا راجع إلى مواصلة السلطات لسياسة الإنعاش الإقتصادي التي تولي إهتماما كبيرا لهذا الهدف من خلال زيادة الإنفاق العام في شكل إستثمارات عمومية مولدة للشغل والتحفيز لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال آليات التمويل الداعمة للتشغيل حيث تم إستحداث ما يقارب **5031692** منصب شغل[24].

كما نلاحظ أن التحسن في ميزان المدفوعات متواصل وهذا راجع إلى تحسن في أسعار البترول وقيمة الصادرات حيث انتقلت قيمة الصادرات من 46.37 مليار $ سنة 2005 إلى 78.59 مليار $ سنة 2008 ، وقد عرفت سنة 2009 التي كانت عقب الأزمة العالمية التي وقعت سنة 2008 مما أدى إلى إنخفاض أسعار البترول من 99.9 $ سنة 2008 إلى 62.2 $، وكان نتاج ذلك إنخفاض مجموع قيمة الصادرات بحوالي33.41 $ بين سنتي 2008-2009 بعد أن كانت في حدود 78.59 مليار $ سنة 2008.وهذا في ظل ثبات وإستقرار قيمة الواردات في حدود 37.40 مليار $ وهذا ما أثر على رصيد ميزان المدفوعات سنة 2009 ووصل نسبة ضعيفة مقدرة بـــ

0.3%.وقد انعكس ذلك على معدل النمو الإقتصادي سنة 2009 حيث إنخفض إلى 1.6% بسبب إنخفاض معدل نمو قطاع المحروقات الذي يساهم بنسبة كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي، أما فيما يخص معدلات التضخم فقد إرتفعت وإنتقلت من 1.4% إلى 5.7% سنة 2009 وهذا بسبب فرض بعض الضرائب التي جاءت في قانون المالية لسنة 2009، وإرتفاع مستوى التضخم المستورد نتيجة إرتفاع قيمة الواردات.

3-3: تحليل أداء برنامج توطيد النمو 2010-2014 من خلال مربع كالدور السحري:

الجدول رقم (6): متغيرات مربع كالدور بالجزائر لفترة 2010-2014.

السنوات	النمو الإقتصادي	معدل البطالة	معدل التضخم	رصيد الميزان المدفوعات
2010	3,6	10	3,9	7,6
2011	2,9	10	4,5	8,9
2012	3,4	11	8,9	6
2013	2,8	9,8	2,8	0,4
2014	3,8	10,6	2,9	-4,3
المجموع	16,5	51,4	23	18,6
المتوسط	4,13	12,85	5,75	4,65

المصدر: التقرير السنوي التطور الإقتصادي والنقدي للجزائر، بنك الجزائر، 2014.

الشكل رقم (7): تطبيق مربع كالدور بالجزائر لفترة 2010-2014.

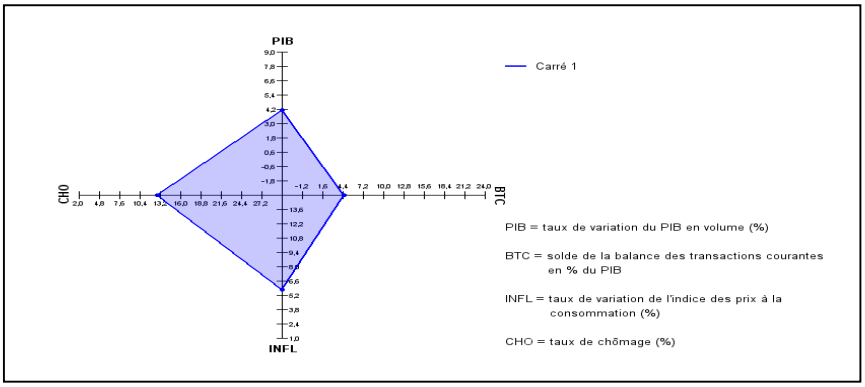

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على معطيات الجدول وتطبيقها في برنامج:
Générateur de carrés magiques de Nicholas Kaldor.

من خلال ملاحظة شكل مربع كالدور السحري يتضح تحسن في مؤشر البطالة من خلال إتساع شكل المربع جهة اليسار مما يدل على إستقرار وانخفاض هذا المؤشر ويرجع ذلك لزيادة عدد المناصب الموفرة خلال هذا البرنامج حيث تم توفير في سنة 2011 مايقارب **1.935.031** منصب شغل[25]. حيث عرفت زيادة في مستويات التشغيل بالنسبة للقطاعات الإقتصادية وخاصة قطاع الأشغال العمومية والبناء وكذا الفلاحة والخدمات إلا أن هذه المناصب تبقى مؤقته وظرفية لإرتباط القطاع الفلاحي بظروف المناخية وكذا قطاع الأشغال العمومية بالمشاريع المبرمجة من طرف الدولة.

ولكن في المقابل نجد أن هناك تراجع في المؤشرات الأخرى مثل معدل النمو الإقتصادي بسبب تراجع كبير في نمو قطاع المحروقات وبمعدلات سلبية حيث بلغ المتوسط السنوي لهذه الفترة -3% بسبب أن هذا القطاع يعتبر محرك النمو الإقتصادي كما سجل رصيد ميزان المدفوعات خلال هذه الفترة تحسنا مدعوما بالإرتفاعات المسجلة بأسعار البترول في السوق النفطية العالمية ولكن ما يلاحظ كذلك هو تراجع رصيد ميزان المدفوعات في سنة 2014

حيث سجل رصيدا سلبيا بسبب إنخفاض البترول وزيادة فاتورة الواردات وإنخفاض قيمة الدولار مما أدى إلـــى تراجـــع قيمة الصادرات. مما نتج عن هذه الوضعية كذلك تذبذب في معدلات التضخم.

3-4 تحليل أداء برنامج توطيد النمو 2015- 2019 من خلال مربع كالدور السحري :

الجدول رقم (7): متغيرات مربع كالدور بالجزائر لفترة 2001-2004.

السنة	معدل التضخم	معدل البطالة	النمو الإقتصادي	رصيد ميزان المدفوعات
2015	3,42	11,2	3,9	-30,96
2016	6,4	10,5	3,6	-21,42
المتوسط	4,91	10,85	3,75	-26,19

المصدر: الديوان الوطني للإحصائياتhttp://www.ons.dz

الشكل رقم (8): تطبيق مربع كالدور بالجزائر لفترة 2015-2016.

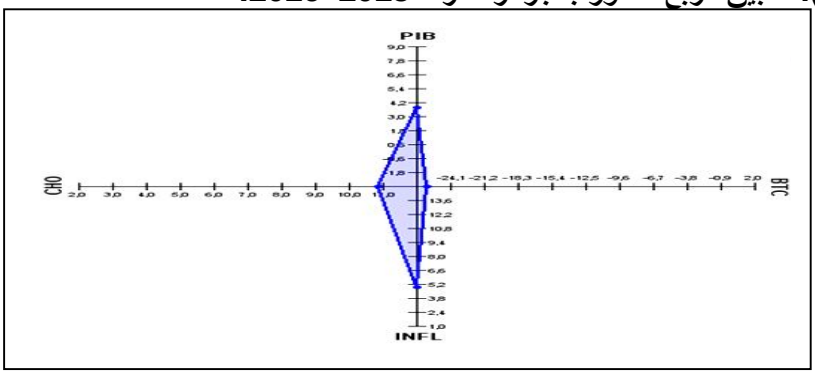

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على معطيات الجدول وتطبيقها في برنامج:
Générateur de carrés magiques de Nicholas Kaldor

من خلال ملاحظة شكل مربع كالدور السحري يتضح أن الأداء الإقتصادي في تراجع من خلال إنكماش شـــكل المربع في جهة اليمين مما يوضح تراجع في مؤشر رصيد ميزان المـــدفوعات بســـبب تواصـــل انخفـــاض أســـعار المحروقات وتزايد قيمة الواردات، وهذا ما أثر كذلك على إرتفاع معدل التضخم عن طريق التضخم المستورد.

وبالنسبة لمعدلات النمو الإقتصادي التي تراجعت بسبب تراجع معدلات نمو قطاع المحروقات، ولكن في الجهـــة المقابلة نجد أن معدلات البطالة عرفت إستقرارا وهذا راجع إلى التحفيزات الضريبية والإداريـــة لإنشـــاء المؤسســـات الصغيرة من طرف آليات تمويل وتشغيل الشباب كما أنه يتوقع أن تستقر معدلات البطالة أو ترتفع بســـبب الإجـــراءات المتخذة في إطار سياسة ترشيد النفقات وتجميد معظم المشاريع في قطاع البنية القاعدية والأشغال العموميـــة التـــي لـــم تنطلق بعد ، وهذا القطاع يعتبر أكبر قطاع مولد للتشغيل.

الخلاصة :

إنجر عن تنفيذ برامج تعميق الاصلاحات الاقتصادية أثار وانعكاسات على العديد من المتغيـــرات الإقتصـــادية وخاصة منها المرتبطة بأهداف السياسة الاقتصادية أو المتمثلة في مربع كالدور الســـحري ، وقـــد بينـــت الدراســـة ان وضعية وتطور هذه الأثار التي كانت محدودة ، بالمقارنة مع الموارد المالية المخصصة التي تم إنفاقها، ويرجع السبب في ذلك إلى ضعف مرونة الجهاز الإنتاجي مع التغيرات في الطلب الكلي نتيجة التوسع في الإنفاق العام ،

كما وضحت الدراسة في تقييمها للأداء الاقتصادي لهذه البرامج أن مستوى الأداء إختلف بين برنـــامج وآخـــر وأنه مرتبط بدرجة كبيرة بتحركات أسعار البترول وأن مساحة مربع كالدور السحري تتشكل سواء بالإنكماش أو اتساع مساحته بالتطورات الحاصلة في هذا القطاع , و إتضح أن أفضل فترة للأداء الإقتصادي هـــي فتـــرة تنفيـــذ البرنـــامج

التكميلي لدعم النمو الإقتصادي (2005-2009) وذلك من خلال تحقيق نمو موجب للمؤشرات الأربع واتساع لمساحة المربع واقترابه من مثولية شكل مربع كالدور السحري، ولكن في المقابل نجد ان مستوى الأداء بدأ يتراجع خلال فترات تنفيذ البرامج الأخرى وهذا راجع بدرجة أولى إلى التطورات التي حصلت في أسعار البترول وانخفاضه .

وفي الأخير بعد دراسة لتطورات أشكال مربع كالدور السحري خلال فترات تنفيذ برامج تعميق الإصلاحات الإقتصادية 2001- 2016-فقد تميزت مؤشراته ببعض الخصائص منها :

- النمو الاقتصادي : أهم ما ميز هذا المؤشر أو الهدف أن تطوره و تحسنه كان ظرفي وغير مستديم وذلك راجع لإرتباطه بسعر البترول في ظل عدم مرونة الجهاز الإنتاجي مع التغيرات الحاصلة في الطلب الكلي
- معدل التضخم : عرف معدل التضخم تذبذبا وذلك راجع إلى أن أسباب هذا المشكل في الجزائر يرجع إلى التوسع في الإنفاق العام و التضخم الناتج عن أسعار الواردات أو ما يسمى بالتضخم المستورد وكذا التضخم الناتج عن الدعم الحكومي لبعض المواد الأساسية أو ما يسمى بالتضخم المكبوت .
- معدل البطالة: بالرغم من تحسن هذا المؤشر إلا أن المناصب الوفرة أو المستحدثة هي مناصب مؤقتة وظرفية وذلك راجع لإرتباط توفير هذه مناصب بتطور إنفاق الدولة من خلال المشاريع والعمليات المبرمجة في إطار هده البرامج ،كما أن هذه المناصب جاءت في إطار العقود وبرامج الإدماج المؤقتة وهذا ما يستوجب الإهتمام بالقطاعات الرائدة التي لديها أثر إيجابي على معدلات التشغيل.
- رصيد ميزان المدفوعات : بينت الدراسة أن التأثر الإيجابي لرصيد ميزان المدفوعات هو ناتج عن الإرتفاعات لأسعار البترول الذي بدأ منذ سنة 2000، وقد بدأ هذا الرصيد يتراجع بداية خلال الفترة (2010 – 2016) بسبب إنخفاض أسعار البترول وإزدياد فاتورة الواردات لتلبية إرتفاع في مستوى الطلب المحلي.

أهم الإقتراحات :

1- ضرورة تفعيل سياسات التنويع الاقتصادي وذلك من خلال تنشيط القطاعات المحركة للنمو الاقتصادي واستدامته وبصفة خاصة القطاع الصناعي والقطاع الفلاحي وذلك لفك الارتباط مع أسعار المادة النفطية ويكون ذلك من خلال توجيه البرامج الاستثمارية نحو هذه القطاعات .

2- رد الاعتبار لجهاز الانتاجي الوطني وتعبئة كل قدراته وتمكينه من استغلال المزايا النسبية المتاحة من خلال ضمان قدر معين من الحماية ضد فوضة الاستيراد والمنافسة الغير المتكافئة .

3- محاولة توفير بيئة تساند الأعمال بدرجة أكبر لدعم تنمية القطاع الخاص الناشئ في الاقتصاد الوطني وتشجيعه على الابداع في الأنشطة المنتجة للثروة.

الهوامش والمراجع :

1-زروخي صباح ، أثر النمو الإقتصادي على البطالة في الجزائر دراسه قياسية للفتره (1986-2015)، جامعه محمد بوضياف المسيلة، 2017.

2- عابد بشيكر ، أثر برامج التنمية الإقتصادية على النمو الإقتصادي في الدول النامية ، أطروحة دكتوراه ، المدرسة الوطنيـــة للإحصاء والإقتصاد التطبيقي، 2016،ص 6.

3- أحمد لعمى ومحمد مسعي ، أثر سياسة الإنعاش الإقتصادي على محاربة البطالة في الجزائر (2001-2010) دراسة تحليلية، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، العدد 14، 2014، ص221.

4- بوفليح نبيل ، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الإقتصادي المطبقة في الجزائر للفترة 2000-2010، مجلة أبحاث إقتصـــادية وإدارية ، العدد 12، ديسمبر 2012، ص243.

5- صلاح الدين كروش، البحث عن مثلوية متغيرات الإقتصاد الكلي حسب المربع السحري لكالدور، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الإقتصادية ، جامعة حسيبة بن بوعلي بالسطيف، 2015-216، ص615.

6- محمد مسعي، سياسة الإنعاش الإقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو ، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، العدد 10، 2012، ص147.

7- دلال بن شيخة، تحليل أثر السياسات الإقتصادية على تنمية الإستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل الإصلاحات الإقتصادية – دراسة حالة الجزائر -، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، الســنة الجامعيــة 2012-2013، ص 125.

8- Richesse et finance.com, le carré magique de Nicholas kaldor

9- مجمد بوهزة وصالح براح، أثر برنامج الإستثمارات العمومية على متغيرات مربع كالـــدور للإقتصـــاد الجزائـــري للفتـــرة 2001-2009، أبحاث المؤتمر الدولي حول تقييم أثار برامج الإستثمارات تم الإطلاع عليه يوم 2017/05/24.

10- صلاح الدين كروش، البحث عن مثولية متغيرات الإقتصاد الكلي حسب المربع السحري لكالدور، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الإقتصادية ، جامعة حسيبة بن بوعلي بالسطيف، 2015-216، ص615.

11- نفس المرجع، ص6.

12- وليد عبد الحميد عايب، الأثار الإقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي- دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الإقتصادية-، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، ص 85 و89.

13- محمد راتول، صلاح الدين كروش، تقييم فعاليات السياسة النقدية في تحقيق المربع السحري لكالدور في الجزائر خلال الفترة 2000 -2010، ص93.

14- وليد عبد الحميد عايب، مرجع سبق ذكره، ص90.

15-عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009، ص52.

16- ساعو باية ، الإنعاش الإقتصادي في الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2008، ص 135.

17-عبد المجيد قدي ، مرجع سبق ذكره، ص31.

18-مصالح الوزير الأول، ملحق بيان السياسة العامة، أكتوبر 2010، ص38.

19- مصالح الوزير الأول، ملحق بيان السياسة العامة، مرجع سابق ، 48،49.

20- نفس المرجع ، ص 49.

21- مخطط عمل الحكومة لتنفيذ برنامج رئيس الجمهورية ، بوابة الوزير الاول ، ماي 2014، ص ص 10، 15.

22-الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية، مرسوم تنفيذي رقم 17/11 المؤرخ في ربيع الثاني في عام 1438 الموافق ل 17 يناير 2017، يحدد كيفيات تسيير حسابات التخصيص الخاص، العدد 3، المادة 3، ص 4.

23- ضيف أحمد، انعكاسات سياسات الانفاق العام على النمو التشغيل في الجزائر (1994-2004)، لسنة ماجستير، جامعة الجزائر، 2005، ص 177.

24- Services Du Premier ministre, Annexe A La Declaration De Politique Generale, 16 octobre 2010,P86.

25-مصالح الوزير الأول، حصيلة الإنجازات الإقتصادية والإجتماعية لسنة 2011، 15 مارس 2012، ص 06.